مهند مصطفى *

الانتخابات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٨:
ما بين السياسي واليومي

خلفية حول الحكم المحلي الإسرائيلي

شكل الحكم المحلي اليهودي قبل قيام دولة إسرائيل جزءا مهما من مؤسسات «الدولة التي في الطريق»، وهو المصطلح الذي اطلق لاحقا على المؤسسات اليهودية التي عملت في المجتمع اليهودي (اليشوف) قبل قيام الدولة. وقد تعامل الانتداب البريطاني إزاء مؤسسات الحكم المحلي اليهودي بصور مختلفة عن مؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني، ولم ينجح الانتداب البريطاني في فرض قوانين المجالس المحلية أو البلدية على المجتمع الفلسطيني بسبب اعتبار هذا المجتمع أن الوجود البريطاني وسياساته تهدف إلى التمهيد لإقامة دولة لليهود في فلسطين (ايزنكنغ كانة، ٢٠٠٤). وتعامل الانتداب البريطاني إزاء مسألة الحكم المحلي الفلسطيني تعاملا مختلفا عن تعامله إزاء عملية بناء الحكم المحلي اليهودي، حيث تمتع المجتمع اليهودي باستقلالية ادارية وتنظيمية وسياسية كبيرة في ادارة شؤون الحكم المحلي اليهودي، الأمر الذي انسجم بشكل كبير مع عملية بناء مؤسسات «الدولة في الطريق»، حيث اعتبرت القيادة اليهودية والمجتمع اليهودي (اليشوف) مسألة بناء الحكم المحلي جزءا من عملية تنفيذ المشروع السياسي الصهيوني المتمثل بإقامة الدولة، ولم يكن الحكم المحلي مجرد مؤسسة لادارة الشؤون المحلية أو البلدية داخل التجمع اليهودي. وهنا لا بد من قراءة جديدة للتاريخ الفلسطيني، الذي يعتبر فشل التنظيم المحلي الفلسطيني نتيجة لثقافة شرقية تتناقض مع الادارة الحديثة كما يدعي الكثير من المستشرقين، فقد كان إضفاء صفة البلدية على التجمعات الفلسطينية يهدف الى السيطرة على المجتمع وتكريس قوة القيادات التقليدية، بينما كان إضفاء الطابع البلدي على التجمعات اليهودية

* طالب للقب الدكتوراه- كلية العلوم السياسية/ جامعة حيفا.

يلاحظ في العقدين الأخيرين أن هناك صعودا للقوائم والمرشحين المستقلين في السياسة المحلية الاسرائيلية، وتراجعا في قوة الأحزاب القطرية (بريختا، ١٩٩٨). وربما يعود ذلك الى هيمنة رأس المال والتمييز الذي يصنعه الناس بين الاعتبارات المحلية وهي اعتبارات تكون عادة شخصية، مصلحية أو محلية، وبين الاعتبارات القطرية والتي تكون في الغالب سياسية أيديولوجية أو تعبيرا عن سياسات هوية لمجموعات سكانية في اسرائيل، مثل تصويت المتدينين الشرقيين لحركة شاس الدينية.

يهدف إلى إقامة الدولة وتنظيم المجتمع اليهودي.

بدأ نظام الانتخاب يسود الحكم المحلي اليهودي منذ فترة الانتداب، واستمر هذا التقليد وتوسع وتطور بعد قيام الدولة، وحتى العام ١٩٧٨ كانت الانتخابات المحلية تجري في نفس اليوم الذي تجري فيه انتخابات الكنيست، كما أن الانتخابات المحلية كانت تجري بالبطاقة الواحدة، أي أن الجمهور يقوم بانتخاب المجلس البلدي، وهو بدوره يقوم بانتخاب رئيس السلطة المحلية، وفي الانتخابات المحلية بدأ التقليد الجديد على أثر سن قانون الانتخاب المباشر لرئيس السلطة المحلية، وبموجبه يقوم الجمهور بالتصويت ببطاقتين، واحدة للعضوية في المجلس البلدي والأخرى لرئاسة المجلس البلدي.

جدول رقم (١): الحكم المحلي الإسرائيلي حتى العام ٢٠٠٦

	العدد	نسبة السكان
بلديات	٧٢	٧٥٪
مجالس محلية	١٢٥	١٦٪
مجالس اقليمية	٥٤	٩٪
المجمل	٢٥١	٧،١١٦،٧٠٠ (١٠٠٪)

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب السنوي، ٢٠٠٦.

يوضح الجدول أعلاه أنه بحسب معطيات العام ٢٠٠٦، توجد في إسرائيل ٢٥١ سلطة محلية منها ٧٢ بلدية، ١٢٥ سلطة محلية، و٥٤ مجلسا إقليميا والذي يضم في مناطق نفوذه أكثر من تجمع سكاني واحد.

ويعيش في مناطق نفوذ السلطات المحلية في إسرائيل نحو سبعة ملايين ومائة ألف نسمة، حيث يعيش ٧٥٪ منهم في مناطق نفوذ البلديات، ١٦٪ في مناطق نفوذ المجالس المحلية و٩٪ في مناطق نفوذ المجالس الاقليمية. ويلاحظ من هذه المعطيات أهمية الحكم المحلي في حياة الناس اليومية وخصوصا في مناطق البلديات، الأمر الذي يضفي على السياسة المحلية أهمية على المستويين المحلي والقطري.

السياسة المحلية الإسرائيلية

يعتبر الحكم المحلي الإسرائيلي جزءا من الحكم المركزي في الدولة، حيث تتسم العلاقة بين الحكم المركزي والحكم المحلي بحالة من التبعية، أي تبعية المحلي للمركزي، حيث أن النظام الإسرائيلي يتسم بالمركزية الكبيرة. إن تسمية السلطات المحلية في اسرائيل حكما محليا ليس صدفة، وكان يمكن تسميتها إدارات محلية كما هو دارج في غالبية الدول العربية مثلا، ولكن كون هذه السلطات يتم انتخابها من الجمهور ولا يتم تعيينها من الحكم المركزي أضفى عليها صفة الحكم وليس مجرد الإدارة (اليعازر وكلكهايم، ١٩٨٧).

كانت الانتخابات المحلية العام ١٩٧٨ هي الاولى التي أجريت حسب طريقة الانتخاب المباشرة لرئيس السلطة المحلية (بطاقة لرئاسة السلطة المحلية وبطاقة أخرى للعضوية) وحتى ذلك الوقت فقد أجريت الانتخابات حسب الطريقة القديمة، حيث كان يتم

انتخاب رئيس السلطة المحلية من خلال التصويت بين أعضاء المجلس المنتخبين، وقد رافقت هذه الطريقة اعتبارات ائتلافية ضيقة أثرت على أداء الحكم المحلي.

أقر الكنيست في العام ١٩٧٥ قانون الانتخاب المباشر لرئاسة السلطات المحلية، الأمر الذي أعطى رئيسها قوة كبيرة تتجاوز قوة أي عضو سلطة محلية. وكان الهدف الأساس من سنّ القانون هو تحرير رئيس السلطة من أية عملية ابتزاز سياسية ناتجة عن طريقة انتخابه من اعضاء المجلس، بالإضافة إلى الرغبة لدى الحكم المركزي في تفعيل عمل السلطة المحلية، إلا أن الطريقة الجديدة لم تقلل من هذا الابتزاز والضغط، حيث تحولت اعتبارات رئيس السلطة من اعتبارات ائتلافية ضيقة إلى اعتبارات انتخابية عامة لم تكن أقل خطورة من الوضع السابق للقانون.

لم يهدف القانون الجديد إلى ترتيب الأوضاع السياسية الناتجة عن الانتخابات في السلطات المحلية، وإنما جاء بهدف منح صلاحيات ونفوذ كبيرين لرئيس السلطة أمام أعضاء المجلس المحلي، وذلك من خلال منحه الشرعية من السكان مباشرة وليس من الأعضاء، بمعنى أن الهدف الأساس للمشرع كان هدفا وظائفيا وتنظيميا، إلا انه لم يفهم عمق الأبعاد السياسية لهذا التشريع وانعكاساته فيما بعد، وفضل الإبقاء عليه لأن الحال التي سبقته لم تكن أفضل من الحال التي أوجدها. وكما قلنا، جاء القانون بهدف تجاوز وضع إداري صعب وبهدف ترتيب الأوراق التنظيمية بين الرئيس وأعضاء مجلسه.

شكل الحكم المحلي الاسرائيلي ساحة سياسية مهمة للأحزاب اليهودية، حيث تشكل هذه الساحة قفزة سياسية للكثير من القيادات الاسرائيلية إلى الساحة السياسية القطرية. كما ان التنافس بين الأحزاب اليهودية وخصوصا الكبيرة منها هو كبير في السياسة المحلية لأن لها انعكاسات على قوة الحزب في السياسة القطرية، وهي دلالة مهمة على قوة تنظيم فروع الحزب وعملها. وهنا لا بد من الاشارة الى ان السياسة المحلية اليهودية تختلف في هذا الموضوع عن السياسة المحلية العربية في إسرائيل، حيث أن السياسة المحلية لا تشكل معيارا يمكن من خلاله قياس وضع الأحزاب العربية في السياسة القطرية، كون اعتبارات التصويت في السياسة المحلية العربية تختلف عن اعتبارات التصويت في السياسة القطرية (انظر مصطفى، ٢٠٠٨).

يلاحظ في العقدين الأخيرين أن هناك صعودا للقوائم والمرشحين المستقلين في السياسة المحلية الاسرائيلية، وتراجعا في قوة الأحزاب القطرية (بريختا، ١٩٩٨). وربما يعود ذلك الى هيمنة رأس المال والتمييز الذي يصنعه الناس بين الاعتبارات المحلية وهي اعتبارات تكون عادة شخصية، مصلحية أو محلية، وبين الاعتبارات القطرية والتي تكون في الغالب سياسية أيديولوجية أو تعبيرا عن سياسات هوية لمجموعات سكانية في اسرائيل، مثل تصويت المتدينين الشرقيين لحركة شاس الدينية.

الانتخابات المحلية ٢٠٠٨: مميزات أساسية

كثرة المتنافسين

جرت الانتخابات المحلية ٢٠٠٨ في ١٥٩ سلطة محلية وتنافس فيها ٦٦٠ مرشحا لرئاسة السلطة. ويعتبر هذا الرقم ارتفاعا في عدد المرشحين عنه في الدورات السابقة، ففي الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٨ تنافس ٦٤٨ مرشحا في ١٦١ سلطة محلية جرت فيها انتخابات. وفي الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٣ تنافس ٦٣٨ مرشحا في ١٥٦ سلطة محلية جرت فيها انتخابات، بينما سجل العدد في انتخابات ٢٠٠٨ ازديادا أكبر. تشمل هذه المعطيات طبعا السلطات المحلية العربية، حيث تتميز الانتخابات فيها بكثرة المرشحين والقوائم، وقد تنافس في هذه الانتخابات ٢٤٦ مرشحا، بمعنى أن نحو ٣٧٪ من قوائم الرئاسة هي من العرب (أنظر جدول رقم ٢)، وهذا يدل على التشرذم الاجتماعي الداخلي في المجتمع العربي أكثر مما يدل على حالة تعددية وديمقراطية (مصطفى، ٢٠٠٨).

في المقابل حدث انخفاض في عدد قوائم العضوية، ففي انتخابات العام ١٩٩٨ وصل عدد قوائم العضوية إلى ١٧٤٧ قائمة وانخفض إلى ١٦٨٤ قائمة في العام ٢٠٠٣، واستمر في الهبوط ليصل في هذه الانتخابات الى ١٥٩٧ قائمة للعضوية. يدل انخفاض عدد قوائم العضوية على تراجع الاحزاب السياسية عن التنافس في

في الحقيقة أنه في قراءة معمقة أكثر لمعدلات التصويت في هذه الانتخابات، وفي الدورات السابقة، نجد أن نسبة التصويت في السلطات المحلية اليهودية أقل بكثير من النسبة العامة، حيث معدلات التصويت في القرى والمدن العربية مرتفعة جدا وتتجاوز معدل ٧٥٪، بسبب قوة الجذب الحمائلية، ولأن الصراع على السلطة المحلية فيها يكون محتدما وشديدا.

كل المواقع، وذلك بسبب حضور القوائم المحلية المستقلة، كما أن هذا الانخفاض نابع أيضا من انخفاض عدد قوائم العضوية في المجتمع العربي، والتي تراجعت خلال الدورات السابقة بسبب تحالفات محلية وحمائلية بين قوائم قديمة لرفع احتمالات دخولها إلى المجلس البلدي بعد التقليص الذي أحدثته وزارة الداخلية في عدد مقاعد المجالس، ما أدى إلى رفع نسبة الحسم مثلما أدى إلى انخفاض عددها، فقد هبط عدد قوائم العضوية في المجتمع العربي من ٧١٧ في العام ١٩٩٨ إلى ٥١٣ في العام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٢): عدد المتنافسين على الرئاسة وقوائم العضوية في الانتخابات المحلية

	عدد السلطات التي أجريت فيها الانتخابات	عدد المتنافسين	منهم: عدد المتنافسين العرب	عدد قوائم العضوية
١٩٩٨	١٦١	٦٤٨	٢٣٤	١٧٤٧
٢٠٠٣	١٥٦	٦٣٨	٢٥١	١٦٨٤
٢٠٠٨	١٥٩	٦٦٠	٢٤٦	١٥٩٧

معدلات التصويت: بين التأثير والتغيير

استمر معدل التصويت في الانتخابات المحلية بالهبوط في هذه الدورة أيضا، فقد وصلت نسبة التصويت العامة في انتخابات ٢٠٠٨ إلى ٤٦٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، بينما وصلت نسبة التصويت العامة في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ٤٩٪، وهذا يعتبر استمرارا لظاهرة الهبوط في معدلات التصويت على مستوى السياسة المحلية والسياسة القطرية (الكنيست). ويحمل هذا الهبوط دلالات كثيرة منها: أولا- تراجع الثقة في العمل السياسي الاسرائيلي قطريا كان أم محليا؛ ثانيا- لا يحمل الحكم المحلي في الوسط اليهودي تأثيرات سياسية، فالتنافس في هذه الساحة لا يكون على برامج سياسية أو أمنية بل على برامج محلية، وفي غالب الأحيان فان القضايا المحلية تحظى بإجماع ولا توجد فيها مساحة كبيرة للاختلاف، ولهذا فهي لا تهم القطاعات اليهودية التي تسكن في المدن الكبيرة (يعيش فيها ٧٥٪ من السكان)، حيث أن هذه البلديات لا يهددها خطر الانهيار أو العجز، فهي بلديات قوية ماليا، ولذا فان التغيير لا يؤثر عليها وعلى ادائها ما يؤدي بالناس إلى عدم الاهتمام بالانتخابات، وليس من قبيل الصدفة أن أقل نسبة تصويت تكون في المدن الكبيرة.

في الحقيقة أنه في قراءة معمقة أكثر لمعدلات التصويت في هذه الانتخابات، وفي الدورات السابقة، نجد أن نسبة التصويت في السلطات المحلية اليهودية أقل بكثير من النسبة العامة، حيث معدلات التصويت في القرى والمدن العربية مرتفعة جدا وتتجاوز معدل ٧٥٪، بسبب قوة الجذب الحمائلية، ولأن الصراع على السلطة المحلية فيها يكون محتدما وشديدا. وهذه النسبة المرتفعة تؤدي إلى رفع النسبة العامة، ففي انتخابات ٢٠٠٨ وصلت نسبة التصويت العامة كما ذكرنا إلى ٤٦٪، بينما وصلت نسبة التصويت

في المجتمع العربي الى ٧٧٪ . وذلك يجعل نسبة التصويت في الوسط اليهودي تصل الى ٤٢٪ فقط[١] . لهذا السبب فإن هناك أهمية لفحص نسبة التصويت على مستوى المدن اليهودية المركزية، لفحص هذا الهبوط على المستوى المحلي في هذه المدن التي تضم النسبة الأكبر من السكان في اسرائيل .

جدول رقم (٣) : معدلات التصويت
في الانتخابات المحلية العامة والعربية

	في المجتمع العربي	المعدل العام في الدولة
١٩٧٨	٨٤,١٢	٥٧,٣
١٩٨٣	٨٨,٨	٥٩,٢
١٩٨٩	٨٨,٧	٥٩,٥
١٩٩٣	٨٨,٧	٥٦,٣
١٩٩٨	٩٠,٧	٥٧,٤
٢٠٠٣	٧٥	٤٩,٣
٢٠٠٨	٧٧	٤٦

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية، نتائج الانتخابات للسلطات المحلية ١٩٧٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٣ .

يشير الجدول إلى هبوط في معدلات التصويت العام وحتى في المجتمع العربي، إلا أن فحص معدلات التصويت في المدن اليهودية يدل على معدل مشاركة منخفض في الانتخابات، لكنه أعلى من معدل التصويت مقارنة مع الدورة السابقة .

جدول رقم (٤) : معدلات التصويت في المدن اليهودية الكبيرة

	نسبة التصويت ١٩٩٨	نسبة التصويت ٢٠٠٣	نسبة التصويت ٢٠٠٨
حيفا	٤٣،٩	٣٥	٣٧
تل ابيب	٤٢،٢	٢٩	٣٧
القدس	٤٨،٢	٣٨	٤١*
بئر السبع	٦٠،٣	٣٦،٦	٤١

١ ورد هذا المعطى في مؤتمر جامعة تل ابيب عن الانتخابات المحلية في المجتمع العربي والذي نظم في يوم ١٧-١١-٢٠٠٨.
× هذا المعطى يشمل السكان الفلسطينيين شرقي القدس، والذين تشملهم إحصائيات وزارة الداخلية، ولكن نسبة التصويت بين اليهود فقط تصل الى ٦٠٪.

رون خولدائي، رئيس بلدية تل أبيب

يشير الجدول إلى أن نسبة التصويت في المدن اليهودية الكبيرة أقل من معدل التصويت العام في الدولة، وحتى أقل من معدل التصويت العام في الوسط اليهودي، إلا أنه تم تسجيل ارتفاع في نسبة التصويت في هذه المدن مقارنة مع الانتخابات السابقة التي شكلت هبوطا كبيرا وتاريخيا في تجربة الانتخابات المحلية . ان ارتفاع نسبة التصويت أثر على نتائج الانتخابات في بعض المواقع وخصوصا في القدس، حيث استطاع مرشح علماني أن يتفوق على المرشح الديني، بسبب ارتفاع نسبة التصويت . يلاحظ ان الارتفاع البارز في نسبة التصويت كان في مدينة تل أبيب، وهذا الأمر كان بسبب التنافس الشديد بين الرئيس الحالي للبلدية وبين عضو الكنيست دوف حنين الذي مثل القوى اليسارية والبيئية في المدينة .

يشير عضو الكنيست والوزير الإسرائيلي السابق يوسي سريد إلى أن أهم درس من الانتخابات المحلية ٢٠٠٨ هو عدم مبالاة الجمهور

يدل صعود قوة القوائم المستقلة وتراجع قوة الأحزاب عموما، وقوة الأحزاب الكبيرة خصوصا، على إن اعتبارات التصويت في الانتخابات المحلية تختلف عن اعتبارات التصويت في انتخابات الكنيست. فالاحزاب الكبيرة تحصل مجتمعة على غالبية الأصوات في انتخابات الكنيست، بينما تحصل القوائم المستقلة على هذه الغالبية في الانتخابات المحلية، على أثر صعودها في الساحة المحلية في العقدين الأخيرين.

بهذه الانتخابات، حيث أن الناخب غير مقتنع بقدرته على التأثير أو بوجود اختلافات بين المرشحين، «لا أحد يريد هذه السلعة المعطوبة» (هآرتس، ١٣\١١\٢٠٠٨). وأعتقد أن عدم التصويت غير نابع من غياب الشعور بالتأثير كما يقول سريد بل بالأساس من القناعة أن التصويت أو عدمه لن يؤديا إلى تغيير، وحتى لو أن الصوت كان له تأثير في تغيير رئيس قائم، فان ذلك لن يغير من الواقع المحلي كثيرا، وهذا موجود أساسًا في السلطات المحلية اليهودية وهو أقل في السلطات المحلية العربية.

نتائج الانتخابات المحلية ٢٠٠٨

تمثل الساحة المحلية جزءا من العمل السياسي لدى الأحزاب الإسرائيلية، فهي فرصة يتم فيها تفعيل الفروع وإبراز القيادات المحلية.

بعد انتهاء الانتخابات، ادعى كل حزب أنه المنتصر فيها. فقد ادعى حزب كديما أن الانتخابات المحلية أدت الى اختفاء كل من الليكود وحزب العمل، وان كديما تحول إلى الحزب الأكبر في الحكم المحلي. وقد ذكر رئيس الائتلاف الحكومي عضو الكنيست يوئيل حسون أن كديما انتصرت في عشرات المواقع الرئاسية وحصلت على مئات المقاعد في المجالس المحلية (هآرتس، ١٣\١١\٢٠٠٨). أما حزب العمل فقد ادعى أنه عزز من قوته في الحكم المحلي على الرغم من الصعوبات المالية التي يمر بها. أما الليكود المنافس الأساس لحزب كديما في انتخابات الكنيست فادعى أن كديما يبالغ في قوته، فالرؤساء الذين يدعي الحزب انتماءهم إليه ليسوا أعضاء في كديما بل دعمهم الحزب، بينما يشير حزب الليكود إلى أن أعضاءه تنافسوا في ١٨ موقعا باسم الليكود، وأنه أيد ١٥ مرشحا في مواقع أخرى. أما حركة شاس فإنها تدعي أنها مستمرة في «الثورة» التي بدأتها في الحكم المحلي.

يدل هذا النقاش على أهمية الساحة المحلية بالنسبة للأحزاب وخصوصا بسبب قربها من انتخابات الكنيست التي ستجري في شباط ٢٠٠٩، ويدل على ضبابية المرشحين وضبابية النتائج في السياسة المحلية، حيث يمكن لكل حزب الادعاء بفوزه في بلدة معينة لأنه دعم مرشحا معينا.

يمكن القول أن الأحزاب الكبيرة بدأت تنسحب من الساحة المحلية، ولا تعيرها اهتماما بسبب ما تحمله هذه الانتخابات من استنزاف مادي وبشري للاحزب التي تفضل استغلال هذه الموارد في الانتخابات القطرية. ولعل هذه الانتخابات حظيت ببعض الاهتمام السياسي من قبل الأحزاب والصراع بينها على النتائج هو بسبب قربها من الانتخابات القطرية. ولكن من شأن قراءة معمقة لنتائج الانتخابات أن تكشف أن الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات هم المستقلون. وهذه الظاهرة هي عامة في الانتخابات المحلية سواء في المجتمع العربي أم في المجتمع اليهودي، حيث استمر المستقلون في تعزيز قوتهم على مستوى العضوية وعلى مستوى الرئاسة في الدورات السابقة (بريختا، ٢٠٠٥).

لعل التغيير الأساس كان في القدس، وذلك بخسارة المرشح الديني الأرثوذكسي مئير بوروش أمام المرشح الذي مثل القطاع العلماني نير بركات. وحصل بركات على ٥٢٪ من الأصوات بينما حصل بوروش على ٤٣٪ من الأصوات. وقد شكلت هذه النتيجة صدمة للمجتمع الديني في القدس، ووجه نقد جديد الى بوروش بسبب تنافسه على رئاسة البلدية بدلا من رئيس بلدية القدس الحالي، وهو رئيس متدين.

يدل صعود قوة القوائم المستقلة وتراجع قوة الأحزاب عموما، وقوة الأحزاب الكبيرة خصوصا، على إن اعتبارات التصويت في الانتخابات المحلية تختلف عن اعتبارات التصويت في انتخابات الكنيست. فالاحزاب الكبيرة تحصل مجتمعة على غالبية الأصوات في انتخابات الكنيست، بينما تحصل القوائم المستقلة على هذه الغالبية في الانتخابات المحلية، على أثر صعودها في الساحة المحلية في العقدين الأخيرين. وقد أشار رئيس بلدية حيفا المنتخب يونا ياهف إلى هذه الظاهرة بقوله: «انتهى عهد الأحزاب على المستوى البلدي، فقد تحولت الانتخابات إلى شخصية ومحلية، الأحزاب الكبيرة انهارت في المدينة (حيفا) وأخذت القوائم الأهلية والمحلية تحتل مكانها» (يديعوت أحرونوت، ١٣\١١\٢٠٠٨).

جدول رقم (٥): نتائج الانتخابات المحلية في اسرائيل في البلدات اليهودية خلال العقدين الاخيرين بالنسبة المئوية (العضوية)

	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٣
حزب العمل	٢٩	٢٩	١٢	٦
الليكود	٢٨،٤	٢٠	١١	١٠
المتدينون	١٨،٧	١٧	١٧	١٨
المستقلون	٢٣،٢	٣٥	٤٤	٥٢
آخرون	٠،٧	٠،٥		١٤

المصدر: بريختا، ٢٠٠٥، بريختا وبدهتسور، ٢٠٠١.

جدول رقم (٦): نتائج الانتخابات المحلية في اسرائيل في البلدات اليهودية خلال العقدين الأخيرين بالنسبة المئوية (الرئاسة)

	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٣
حزب العمل	٢٤	٢٨	٢١	٨
الليكود	٤٦	٣٤	٢٨	١٨
المتدينون	٣	١	١	٤
المستقلون	٢٧	٣٦	٤٧	٦٣
آخرون			٣	٧

المصدر: بريختا، ٢٠٠٥، بريختا وبدهتسور، ٢٠٠١.

يلاحظ بشكل واضح من الجدولين (٥-٦) صعود القوائم المحلية المستقلة على مستوى العضوية وعلى مستوى الرئاسة وتراجع قوة الأحزاب الكبيرة، مع التأكيد على ثبات قوة الاحزاب الدينية في الانتخابات المحلية. ففي انتخابات ٢٠٠٨ فاز حزب شاس وحده في أربعة مواقع رئاسية، مقارنة مع موقع واحد في انتخابات ٢٠٠٣. وزادت قوته التمثيلية على مستوى العضوية في مواقع عديدة، ومنها في القدس (من أربعة إلى خمسة مقاعد) وفي بئر السبع (من ثلاثة إلى أربعة مقاعد)، وحصل في مدن مهمة على تمثيل كبير، ففي نتانيا حصل الحزب على أربعة مقاعد وحصل على مقعدين في ريشون لتسيون وأربعة مقاعد في طبريا وغيرها من المواقع.

ويدل استقرار نتائج الأحزاب الدينية في الانتخابات المحلية خلال العقدين الأخيرين في مقابل تراجع قوة الأحزاب السياسية الأخرى، على أن الأحزاب الدينية لا تزال فاعلة على المستوى الاجتماعي والرفاهي في البلدات اليهودية، ما يجعلها تحافظ على قوتها الانتخابية في هذه الأماكن. فمثلا حصل شاس على خمسة

يونا ياهف، رئيس بلدية حيفا

مقاعد في بلدية الخضيرة التي لا يعتبر جمهور سكانها جمهورا متدينا بشكل خاص. بينما تركز الاحزاب السياسية الكبيرة على التواصل مع الجماهير من خلال الوزارات والكنيست والوصول الى نظام الحكم.

ان نتائج الانتخابات في المدن اليهودية الكبيرة توضح أيضًا غياب المرشحين الحزبيين عن الساحة المحلية. ففي القدس وتل أبيب وبئر السبع فاز مرشحون مستقلون. أما في حيفا فقد فاز الرئيس الموجود يونا ياهف وهو رئيس تنافس في العام ٢٠٠٣ عن حزب العمل ثم انتقل الى حزب كديما في الانتخابات الحالية. وعلى مستوى العضوية تراجعت قوة الأحزاب بشكل كبير، ففي كريات شمونه لم يستطع حزب الليكود ادخال أي عضو للمجلس البلدي بعد اربعين سنة من تمثيله في البلدية.

وأدت الانتخابات الحالية إلى تغييرات في بعض المدن الكبيرة، فقد تم تغيير رؤساء قضوا سنوات طويلة مواقعهم. في أسدود خسر رئيس البلدية الذي شغل المنصب قرابة ٣٣ عاما، وفي ريشون لتسيون خسر الرئيس الذي عمل ٢٥ عاما. وفي عسقلان وبئر السبع خسر الرئيسان اللذان كانا في موقعيهما عشر سنوات. بينما بقي رئيسا بلديتي حيفا وتل أبيب على حالهما ولكن بعد منافسة انتخابية شديدة، ففي حيفا فاز يونا ياهف الرئيس الحالي بنسبة ٤٦٪، أما رئيس بلدية تل أبيب الحالي رون خولدائي فقد فاز بنسبة ٥٠٪ على منافسه عضو الكنيست

«بلدية القدس»: الخاسر مئير بوروش «يمين»

برزت في الانتخابات المحلية قوة انتخابية جديدة، هي حزب الخضر، وهو الحزب الذي يهتم بجودة البيئة. وقد حصل الحزب على ٥٠ مقعدا في ٢٢ موقعا انتخابيا شارك فيها. وفي بلدية تل ابيب وحدها حصل حزب الخضر على ثلاثة مقاعد. ولا شك في أن هذا الانجاز سوف يدفع الحزب إلى التنافس في انتخابات الكنيست بثقة عالية.

دوف حنين الذي حصل على ٣٤٪.

لعل التغيير الأساس كان في القدس، وذلك بخسارة المرشح الديني الأرثوذكسي مئير بوروش أمام المرشح الذي مثل القطاع العلماني نير بركات. وحصل بركات على ٥٢٪ من الأصوات بينما حصل بوروش على ٤٣٪ من الأصوات. وقد شكلت هذه النتيجة صدمة للمجتمع الديني في القدس، ووجه نقد جديد الى بوروش بسبب تنافسه على رئاسة البلدية بدلا من رئيس بلدية القدس الحالي، وهو رئيس متدين. فاز بركات بفارق عشرين ألف صوت عن بوروش. ويبدو أن المتدينين الصهيونيين لم يصوتوا كلهم للمرشح الديني، فهم بخلاف المتدينين الأرثوذكسيين مجتمع متنوع وغير منسجم في توجهاته الانتخابية (هآرتس، ١٣\١١\٢٠٠٨). وقد أشار زبولون أورليف، رئيس حزب المفدال، الحزب الديني القومي، إلى أن ٧٥٪ من المتدينين القوميين سوف يصوتون لنير بركات (هآرتس، ١٠\١١\٢٠٠٨)، وهذا الأمر نابع بالأساس من الصراع بين المتدينين الارثوذكسيين وبين المتدينين القوميين على قضايا شرعية وفقهية وحتى سياسية في قضايا عديدة.

أما السبب الثاني في خسارة المرشح الديني فهو ارتفاع نسبة التصويت في القدس، والتي وصلت الى ٦٠٪ في صفوف اليهود، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع النسبة العامة في الدولة أو مع المعدل العام في المدن اليهودية الكبيرة. وقد تجند الجمهور المحافظ والعلماني في المدينة لإنجاح المرشح نير بركات، فمثلا في صندوق انتخابات في حي بيت كارم، وهو حي علماني، وصلت نسبة التصويت فيه إلى نحو ٧٦٪، صوت ٩١٪ منهم لنير بركات، وهذا يعني أن الجمهور المحافظ أو العلماني فهم قواعد اللعبة عند الجمهور المتدين الذي يتجند بشكل جماعي للتصويت.

برزت في الانتخابات المحلية قوة انتخابية جديدة، هي حزب الخضر، وهو الحزب الذي يهتم بجودة البيئة. وقد حصل الحزب على ٥٠ مقعدا في ٢٢ موقعا انتخابيا شارك فيها. وفي بلدية تل ابيب وحدها حصل حزب الخضر على ثلاثة مقاعد. ولا شك في أن هذا الانجاز سوف يدفع الحزب إلى التنافس في انتخابات الكنيست بثقة عالية.

أما بالنسبة للتمثيل النسائي في السياسة المحلية الإسرائيلية، فقد فازت ثلاث نساء برئاسة السلطات المحلية من بين ٣٢ امرأة تنافسن في الانتخابات. والنساء الثلاث اللاتي فزن في الانتخابات كن رئيسات بلديات في الدورة السابقة، بمعنى أنهن قمن بتجديد مدتهن الرئاسية لفترة جديدة. ومع ذلك فقد ارتفع التمثيل النسائي على مستوى العضوية من ٢١٠ عضوات في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ٣٠٠ في الانتخابات الحالية، إلا أن هذه النتيجة لم تكن مرضية للنساء، فقد علقت إحدى النشيطات من منظمة «قوة نسائية»، وهي منظمة تعمل على تعزيز مكانة المرأة في السياسة، بالقول أن

الدولة هي دولة «شوفينية، فقد تنافست نساء جديات وذوات كفاءة وخسرن في الانتخابات أمام رجال لا يستحقون الفوز» (هآرتس، ١٣\١١\٢٠٠٨).

خلاصة

تؤكد الانتخابات المحلية في اسرائيل التي جرت في تشرين الثاني ٢٠٠٨ على استمرار التوجهات المحلية التي تسود في السياسة المحلية منذ عقدين. ويمكن الاشارة إلى عدة توجهات أكدتها انتخابات ٢٠٠٨.

أولا: تراجع الأحزاب اليهودية في السياسية المحلية، وخصوصا الأحزاب الكبيرة (الليكود والعمل)، وثبات قوة التيار الديني وذلك بسبب دمجه بين الابعاد السياسية واليومية المحلية وبين نشاطه السياسي والاجتماعي.

ثانيا: استمرار صعود قوة القوائم المحلية والمستقلة على مستوى العضوية والرئاسة، فقد حصلت هذه القوائم على غالبية المقاعد في المجالس البلدية وخصوصا في المدن الكبيرة. كما أن المرشحين المستقلين استطاعوا الفوز في غالبية المعارك الانتخابية، وهذا يدل على أن الاعتبارات اليومية المحلية تطغى على الاعتبارات السياسية في الانتخابات المحلية.

ثالثا: بدأت الأحزاب الكبيرة بالانسحاب من الساحة المحلية بسبب معرفتها انه لا علاقة بين أنماط التصويت في الانتخابات المحلية وأنماط التصويت في الانتخابات القطرية. وتقوم بالتعويض عن انسحابها من خلال عقد تحالفات محلية مع قوائم ومرشحين مستقلين بدلا من استنزاف الموارد المالية والبشرية للحزب في معركة لا تعود عليها بالفائدة في الانتخابات القطرية. وقد كان الاهتمام من قبل الأحزاب على المستوى الاعلامي في هذه الانتخابات هو نتيجة لقربها من انتخابات الكنيست في شباط ٢٠٠٩، وذلك للتأكيد على حضورها الجماهيري بغية الاستفادة من ذلك في انتخابات الكنيست.

المصادر

١. اليعازر، دانيئيل وحاييم كلكهايم (١٩٨٧). الحكم المحلي في اسرائيل. القدس: مركز القدس لدراسة الجمهور والدولة. (بالعبرية).
٢. ايزنكنغ كانة، برلا (٢٠٠٤). أسس الحكم المحلي. رعنانا: الجامعة المفتوحة (الوحدة الرابعة). (بالعبرية).
٣. بريختا، أبراهام (٢٠٠٥). «هيمنة القوائم المستقلة في الحكم المحلي في إسرائيل»، مجلة دولة وحكم، المجلد الخامس العدد الاول. ص: ٩٧٧-٩٨٤. (بالعبرية).
٤. بريختا، أبراهام وبدهتسور، عامي (٢٠٠١). انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل ١٩٩٨: استمرارية أم تغيير؟. تل ابيب: منشورات راموت. (بالعبرية).
٥. بريختا، أبراهام (١٩٩٨). «لا تذرفوا الدموع: تراجع الاحزاب في الحكم المحلي». في داني كورن (محرر). نهاية الاحزاب: الديمقراطية الاسرائيلية في ضائقة. تل أبيب: منشورات هكيبوتس همئوحاد. (بالعبرية).
٦. مصطفى، مهند (٢٠٠٨). «دمقرطة، تسييس، والقيادة: السياسة المحلية العربية في اسرائيل». في: أسعد غانم وفيصل عزايزة (محرران). الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ ٢١: المهام والتحديات. طمرة: جمعية ابن خلدون. ص: ١٢٧-١٥٢.